

Distr.
LIMITEDTD/B(S-XXIII)/L.1
10 May 2006ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون
جنيف، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين	رئيس مجلس التجارة والتنمية
غانا	الأمين العام للأونكتاد
البرازيل	باكستان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين
تونغا وجزر سليمان	سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية والصين
بنغلاديش	هندوراس باسم مجموعة أمريكا اللاتينية
فانواتو	والكاربي
موزامبيق	الجزائر باسم المجموعة الأفريقية
	الجمهورية التشيكية باسم المجموعة دال
	بيلاروس

ملاحظة من أجل الوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يُعمَّم على الوفود لإجازته.

وينبغي إرسال طلبات آحاد الوفود إدخال تعديلات على البيانات بحلول يوم الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ على أقصى تقدير، إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax no. 022 917 0056, Tel. no. 022 917 1437.

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١- قال الرئيس إن الولاية القضائية بإجراء استعراض لمنتصف المدة تنبع من الفقرة ٩ من توافق آراء ساو باولو التي جاء فيها أن "النتائج التي يتم تحقيقها من خلال تنفيذ محصلة دورتي بانكوك وساو باولو ينبغي أن تخضع لاستعراض حكومي دولي. وينبغي، تحديداً، أن يجري مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ استعراضاً في منتصف المدة". وتهدف هذه العملية ليس فقط إلى استعراض تنفيذ توافق آراء ساو باولو ولكن أيضاً إلى أن تؤخذ في الحسبان الأحداث الرئيسية والتطورات الجديدة التي وقعت منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر وإلى التبيان الواضح للاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه الأونكتاد فيما يتعلق بأعماله لفترة السنتين القادمة المؤدية إلى مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر.

٢- وأضاف أن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ستقسم إلى ثلاثة أجزاء. أما الجزء الأول فسيكون بصورة رئيسية عملية تقييم بشأن تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وأوضح أن مشروع النتائج المتفق عليها بشأن كل موضوع فرعي وبشأن الجزء التصديري ستعد مباشرة بعد المناقشة المتعلقة بكل موضوع فرعي وستوزع في اليوم نفسه. وقد أُنقِص أيضاً بصورة غير رسمية، أثناء المشاورات التي أُجريت مع المنسقين الإقليميين، على وضع نتيجة متفق عليها تستند إلى البيانات المدلى بها والوثائق التي أعدتها الأمانة وما يتلوها من مناقشات. وستعتمد في الجلسة العامة الثانية - رهن الرجوع لجهة الاختصاص - النتائج المتفق عليها. وستشكل هذه النتائج جزءاً لا يتجزأ من التقرير المتعلق بالجزء الأول من الدورة.

٣- وقال الأمين العام للأونكتاد إنه قد دُهل، خلال أول ثمانية أشهر من توليه لمنصبه، من مقدار الأعمال القيمة التي يقوم بها الأونكتاد، ومن المقدار الكبير من العمل الذي حقق نتائج ذات أهمية. وأوضح أن ما يقوم به الأونكتاد من بحوث وتحليل يشمل طائفة واسعة من القضايا، تتراوح بين آثار العولمة على التنمية الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتحرير التجارة والاختلالات المالية. وقد ساعد هذا العمل التحليلي البلدان النامية على وضع سياسات محدّدة لتناول هذه الظواهر، كما أثار الوعي بالمشاكل المحدّدة التي تواجهها أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وقد ساعد الأونكتاد أيضاً البلدان النامية على وضع سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المواتي للتنمية، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تخلق روابط خلفية وتساعد هذه البلدان على التحرك إلى أعلى على سلسلة القيمة. كما ساعد الأونكتاد البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية وفيما يتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي إدارة ديونها، وفي تيسير تجارتها، وفي تحقيق التنوع بالابتعاد عن السلع الأساسية، وفي تقييم تكاليف التكيف الناشئة عن تحرير التجارة، وفي تسخير التكنولوجيات الجديدة للدخول في أسواق جديدة. وقام الأونكتاد أيضاً بتناول الطرق الممكنة للتغلب على المعوقات التي تواجهها البلدان النامية في جانب العرض عن طريق التجارة والتكامل الاقتصادي بين الجنوب والجنوب. وساعد الأونكتاد هذه البلدان على تلبية المتطلبات الصحية والبيئية في أسواق التصدير الرئيسية، بالاعتماد على إطار قانوني لمكافحة الممارسات المضادة للمنافسة وبدعم اشتراكها في قطاعات التجارة الجديدة والدينامية. وأخيراً أشار إلى أهمية تناول الحواجز غير التعريفية وأعلن عن تعيين أعضاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية.

٤- وأضاف أن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، التي تعمل ليس كمحفل تفاوضي ولكن كمحفل للحوار، تتيح لأعضاء الأونكتاد الفرصة لتوجيه أعمال الأونكتاد والإسهام في بناء توافقات الآراء على أعلى مستوى. وتعتمد فعالية هذه الآلية ليس فقط على هيكلها وآلية تقديم التقارير الخاصة بها، ولكن أيضاً على كيفية قيام كل من الأمانة والأعضاء بمساعدتها على أداء أعمالها. ويمكن لاجتماعات الخبراء أن تسهم كثيراً في المناقشات التي تُجرى على مستوى اللجان، ولكن يتعين البحث عن طرق لتحسين شكل اجتماعات الخبراء وضمان أن تتناول هذه الاجتماعات مواضيع ذات أهمية مباشرة للبلدان النامية.

٥- وأشار إلى أن طلب البلدان النامية على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد ينمو في ضوء التطورات الأخيرة في مجالي التجارة والتنمية على الصعد المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية. وسلط الأضواء على برامج "تقاسم المعلومات: INFOSHARE" و"التجارة الأحيائية: Bio Trade" وبرامج وطنية وإقليمية أخرى بوصفها أمثلة رئيسية في هذا الصدد. ومن المهم بالنسبة إلى منظمة يقودها الأعضاء وبمولوها مثل الأونكتاد أن تسعى إلى مواكبة التطورات. وينبغي ربط العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد ربطاً أوثق بالإجراءات التي تُتخذ على أرض الواقع، وينبغي أن تكون جميع أنشطة الأونكتاد منسقة ومتضافرة بصورة جيدة مع الأنشطة التي تقوم بها منظمات دولية أخرى، وهو اهتمام مُعبر عنه في عملية إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً الجارية الآن. وفي هذا الصدد، وبخصوص مسألة الإصلاح الداخلي للأونكتاد، أوضح أن فرقة العمل المعنية بإصلاح الإدارة قد قدمت عدداً من المقترحات، وأن تقرير فريق الشخصيات البارزة المنشأ في العام الماضي سيكون جاهزاً هذا الصيف.

٦- وقال ممثل باكستان، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن توافق آراء ساو باولو هو إنجاز هام باعتباره يعيد تأكيد الولاية المنبثقة عن مؤتمر الأونكتاد العاشر ويتيح ولايات جديدة في إطار الموضوع الإجمالي المتعلق بـ "تدعيم الترابط". وأوضح أن الأونكتاد ما زال هو المنظمة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة التي تُعنى بالتناول المتكامل للتجارة والتنمية وما يتصل بهما من مجالات الاستثمار والمالية والتكنولوجيا. وفي سياق الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، ينبغي أن يتمثل هدف المرحلة الأولى من استعراض منتصف المدة فيما يلي: (أ) استعراض تنفيذ توافق آراء ساو باولو؛ و(ب) تحديد المجالات التي تعثر فيها التنفيذ أو تخلف؛ و(ج) إيجاد طرق ووسائل لتنفيذ جميع القضايا المشمولة بتوافق آراء ساو باولو تنفيذاً كاملاً.

٧- وأضاف أن توافق آراء ساو باولو يسلط الأضواء على الحاجة إلى تدعيم الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. واستناداً إلى عالمية العضوية في الأونكتاد وإلى خبرته الفنية، وخبرته في مجالي التجارة والتنمية الدوليين، ينبغي أن يؤدي الأونكتاد الدور الرئيسي في تعزيز الترابط النظمي الموجه نحو التنمية بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المعنية بالإدارة الاقتصادية الدولية مثل مؤسسات بريتن وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأعرب عن خيبة أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد لكون التقرير التقييمي (TD/B(S-XXIII/2)) يغفل القضايا المتداخلة الهامة التي جرى تناولها في صدر توافق آراء ساو باولو، مثل التعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، والمسؤولية الخاصة بالأونكتاد عن الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وتقلص حيز السياسات المتاحة أمام البلدان النامية في سياق "النظم المرتكزة على قواعد" في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن تتكفل نتائج هذا الاجتماع بتصحيح هذه المشاكل بقصد التمكن خلال العامين القادمين من تكملة الأعمال الصادرة بها ولاية في توافق آراء ساو باولو. وينبغي أن تتيح

الدورة الراهنة لعملية استعراض منتصف المدة توجيهاً واضحاً إلى أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بأهمية الإبقاء على توجه إنمائي في جميع أعمالها البحثية والتحليلية، فضلاً عن إيجاد طرق لضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به بغية مساعدة الأونكتاد على النهوض بدوره الهام في مجال التناول الدولي لموضوع التنمية.

٨- وأشار إلى أن القضايا ذات الأهمية الخاصة لمجموعة الـ ٧٧ والصين التي يلزم تناولها أثناء استعراض منتصف المدة تشمل ما يلي: ١٠٠ التقدم المحرز بشأن حيز السياسات؛ و١٠٢ دور الأونكتاد في تعزيز الترابط النظامي بغية تحقيق الاتساق في الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالتنمية؛ و١٠٣ تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى وإسهامه في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالتنمية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية والقمة العالمية؛ و١٠٤ شفافية النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها وإدارة سليمة، بما في ذلك المشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد العالمي؛ و١٠٥ تأثير السياسات الاقتصادية - الكلية والمالية الموجهة نحو النمو على التجارة والتنمية؛ و١٠٦ استخدام القدرة التحليلية للأونكتاد في تحديد حلول موجهة نحو التنمية للمشاكل الناشئة عن عدم الاستقرار المالي الدولي؛ و١٠٧ دور التدفقات الخاصة والرسمية في تمويل التنمية ومسألة إمكانية تحمل الديون؛ و١٠٨ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والابتكار؛ و١٠٩ المسؤولية الاجتماعية للشركات عن تنمية البلدان المضيفة؛ و١١٠ جني فوائد إنمائية من النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق جولة الدوحة، وخاصة مبادرة المعونة من أجل التجارة؛ و١١١ الجوانب الإنمائية للتجارة والبيئة؛ و١١٢ البعد الإنمائي لحقوق الملكية الفكرية والمرونة المتصلة بالمصلحة العامة في حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ و١١٣ الشراكة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخصوص التنمية والسلع الأساسية والطاقة والاستثمار وبناء القدرات؛ و١١٤ الجوانب الإنمائية لمجتمع المعلومات الدولي؛ و١١٥ التدريب وبناء القدرات المدفوعان بالطلب والموجهان نحو التنمية.

٩- وقال ممثل سري لانكا، الذي تكلم باسم المجموعة الآسيوية والصين، إنه ينبغي تقييم قضايا رئيسية أربع أثناء استعراض منتصف المدة. أولاً، أنه ينبغي لهذه العملية أن تضاهي نتائج توافق آراء ساو باولو بالتطورات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وإسهام الأونكتاد في الجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً التي تقوم بها الأمم المتحدة (مثل الاجتماع الربيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومتابعة المؤتمرات الدولية) والمبادرات المحددة الأخرى التي تنطوي على ولايات للأونكتاد. ثانياً فإن الأونكتاد، بوصفه جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة بشأن تحقيق تكامل التجارة والتنمية وتعزيز الترابط النظامي من أجل التنمية، ينبغي تقويته في أعماله المرتكزة على الأعمدة الثلاثة، وينبغي إيجاد طرق لزيادة توافر الموارد. ثالثاً، ينبغي في استعراض منتصف المدة تقييم الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل في المجالات التي حدد فيها وجود ثغرات، مثل وضع مفهوم حيز السياسات موضع التطبيق. رابعاً، ينبغي إيلاء أولوية عالية إلى أعمال الأونكتاد بشأن تعظيم المكاسب المستمدة من النظام التجاري الدولي وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفقرة ٤ من توافق آراء ساو باولو التي تدعو إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاشتراك بصورة نشطة وجوهرية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أظهرت الخبرة الآسيوية أن التجارة الدولية يمكن أن تحقق مكاسب تجارية وإنمائية، وأن النظام المتعدد الأطراف يجب أن يتيح توازناً بين الفوائد المترتبة على تحرير التجارة وضمان اشتراك البلدان النامية اشتراكاً ذا مغزى في التجارة العالمية وعمليات التفاوض بشأنها. وأضاف أن برامج عمل الأونكتاد التي أسهمت في هذه

العملية تشمل تقديم المساعدة بشأن الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق، وتدعيم قدرات التوريد والقدرة التنافسية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١٠- وأردف قائلاً إن المجالات المفيدة الأخرى من أعمال الأونكتاد تشمل القطاعات الجديدة والدينامية، وبورصات السلع الأساسية، والمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية، والبيئة، والمفاوضات التجارية، ومنظمة التجارة العالمية، وتسوية المنازعات، وإحصاءات التجارة، وعمليات المحاكاة وبناء النماذج، والتجارة بين الجنوب والجنوب بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية، وتشريعات المنافسة، والبيئة التجارية اللاحقة لاتفاق المنسوجات والملابس. ففيما يتعلق بجميع هذه القضايا، تستحق الأنشطة المبذولة على الصعيد الوطني تقديم الدعم إليها.

١١- واستطرد قائلاً إن الاستعراض السنوي من جانب المجلس للمفاوضات والمساعدة التقنية لما بعد الدوحة قد ساعد البلدان على بحث خيارات السياسات المختلفة وآثارها على التنمية، مما يدعم قدراتها التفاوضية بشأن الزراعة، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات والمعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد أدت أعمال الأونكتاد بشأن تقييم الخدمات، وهي الأعمال المضطلع بها في اللجان واجتماعات الخبراء، إلى مساعدة البلدان النامية على وضع أطر واستراتيجيات للسياسات المتعلقة بالخدمات، كما أن الأعمال المضطلع بها بشأن الأسلوب ٤ فيما يتصل بالخدمات المهنية والتوزيع والتأمين والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات تتسم بأهمية خاصة. وينبغي أيضاً استخدام الخبرة الفنية للأونكتاد فيما يتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، والمبادرات المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب.

١٢- وقال إن القضايا الثلاث التي تهم المنطقة الآسيوية هي: ١٠- تعزيز ولاية الأونكتاد بشأن حيز السياسات؛ و٢٠- السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالضغوط التي تُمارَس على البلدان لاعتماد سياسات مرنة بشأن أسعار الصرف؛ و٣٠- تخفيف الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ذات المديونية المرتفعة. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، ينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله الابتكارية بأن يبحث، على سبيل المثال، آليات ابتكارية مثل مقايضة الديون بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- وتحدث ممثل هندوراس نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقال إن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة لتدعيم التعاون التقني للأونكتاد في أمريكا اللاتينية. وأضاف أن برامج الأونكتاد بشأن التجارة البيولوجية والوقود البيولوجي لها أهمية خاصة للمنطقة ويجب دعمها بالموارد البشرية والمالية. ومن الأهمية بالمثل نقل التكنولوجيا، والاستثمار، والمنافسة، وبناء القدرات من خلال برامج مثل برنامج المعهد الإلكتروني وبرنامج التدريب التجاري.

١٤- وأضاف أن مجال وترابط السياسة العامة في التنمية يمثلان التحديات الأساسية لمقرري السياسات في البلدان النامية وكان محور المناقشات في الأونكتاد الحادي عشر. ولذا ينبغي أن تظل استراتيجيات التنمية التي تضع خصائص البلدان النامية في الاعتبار موضوعاً يسترشد به الأونكتاد في عمله في مجال البحوث. ويمكن للأونكتاد أن يحلل توافق القواعد واللوائح الدولية مع سياسات التنمية المحلية، فضلاً عن الأثر على النمو والاستقرار، من أجل العثور على حلول متعددة الأطراف للاحتلالات التي تشكل تحدياً لمقرري السياسات في البلدان النامية. كما ستستفيد البلدان النامية من العمل الأساسي للأونكتاد بشأن القضايا الاقتصادية الكلية والقضايا المالية، والربط

القوي بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية بشأن استدامة الدين، وعمله بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذا فإن ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بالبحث والتحليل لا يمكن الاستعاضة عنها في منظومة الأمم المتحدة. فهي تخدم في تحديد آليات بناء توافق في الآراء بين البلدان والمنظمات الدولية والمساعدة على تطبيقها. وينبغي أن يتجلى هذا التوافق في الرأي بشكل كاف في مفاوضات وصكوك النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٥ - ومنذ اعتماد توافق آراء سان باولو، أحرز الأونكتاد تقدماً طيباً في تصميم وتحليل أدوات التعاون التقني، لكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجالات الاعتماد المتبادل والترابط واستراتيجيات التنمية والدين والتمويل. إن الأونكتاد لديه ولاية واضحة في هذا الشأن، وينبغي ألا يقوض من مهمته إصلاح الإدارة بل يتعين أن يدعمها هذا الإصلاح، إذ إنه يشكل مركز الوصل الوحيد في الأمم المتحدة لمعالجة جوانب التجارة والتنمية بشكل متكامل، فضلاً عن القضايا ذات الصلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. وينبغي الحفاظ على الولاية الفريدة للأونكتاد وتحقيق ترابطها مع ولايات المؤسسات الأخرى للأمم المتحدة في مجال التنمية.

١٦ - وتحدث ممثل الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية، فأكد أن استعراض منتصف المدة ينبغي أن يعطي زخماً للتكيف والتجديد المتواصلين للأونكتاد في السياق الشامل لإصلاحات الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون البعد الإنمائي في قلب عملية الإصلاح وأن يتم تأكيد وتعزيز ولاية الأونكتاد. وأضاف أن الحماية في الشمال تهدد بتقويض الفرص التي يمكن للعولمة أن تحققها للبلدان النامية، ولذا فإنه يدعو إلى دمج متطلبات التنمية بشكل أفضل في صكوك التعاون الدولي وإلى توفير مجال أكبر لسياسات التنمية الوطنية تجاه الالتزامات الدولية. كما أن قضية النفاذ إلى الأسواق بفعالية لها أهمية مماثلة لا يمكن بدونها تحقيق الإمكانيات التكاملية للعولمة.

١٧ - وأضاف أن المشاكل الخاصة التي تواجه أفريقيا تشمل استمرار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، ونقص التنوع في الأنشطة الاقتصادية، واستمرار الاعتماد على الصادرات التقليدية من السلع الأساسية، والدين. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، دعا إلى الأخذ بعمليات مدعمة ومبسطة لتخفيف أعباء الديون. وعلى الأونكتاد دور هام يؤديه في مساعدة البلدان على أن تزيد إلى أقصى حد من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنميتها، وأبرز في هذا الصدد الحاجة إلى أخذ مساهمات الشركات عبر الوطنية في التنمية في الاعتبار، بما يشمل مجال نقل التكنولوجيا. كما شجع الأمانة على مواصلة جهودها البحثية والتحليلية بهدف زيادة الترابط في تعزيز الاستثمار.

١٨ - وأضاف أن هناك اعترافاً بجهود الأونكتاد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن على الأمانة أن تواصل عملها البحثي بشأن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية ومتابعة جهودها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٩ - وقال إن بناء القدرات، وخاصة في مجالات البنية الأساسية والمنافسة التجارية، ينبغي أن يظل يشكل أهمية محورية للمجتمع الدولي، وينبغي أن تشمل المجالات ذات الأولوية: القدرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والقدرة على التفاوض في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية؛ والقدرة على تنسيق القوانين الوطنية مع القواعد المتعددة الأطراف؛ والقدرة على تحسين القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية. وهذا يتطلب جهوداً مالية مستدامة وتشاطراً في المسؤولية من جانب المجتمع الدولي. وأخيراً، تطالب المجموعة الأفريقية بتحقيق شراكة متجددة بين البلدان المتقدمة وأفريقيا.

٢٠- وتحديث ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن المجموعة دال، فأشار إلى أن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة لصياغة مستقبل الأونكتاد. وينبغي أن يركز الاستعراض على تقييم كيفية نجاح الدول الأعضاء والأمانة في تحقيق ولاية توافق آراء ساو باولو وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٢١- وأضاف أن الأنشطة التحليلية والبحثية للأونكتاد، كما تتجسد في منشورات مثل تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي، هي أنشطة مفيدة وقيمة وينبغي أن تخدم كأساس لأنشطة الأونكتاد الأخرى. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، فقد حقق الأونكتاد قدراً كبيراً من العمل، وإن كان يتعين بذل المزيد. وأضاف أن المساعدة التقنية ينبغي أن يحركها الطلب وأن يصاحبها عملية تقييم. إن التعاون والترابط المعززين مع المنظمات الدولية الأخرى والمناخين هما أمران أساسيان في ضمان أن تؤدي المحصلة النهائية إلى التآزر المرجوة.

٢٢- وأضاف أنه ينبغي النظر إلى عملية استعراض منتصف المدة داخل السياق الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة لضمان مشاركة الأونكتاد الفعالة في تلك العملية، على نحو ما ورد في الفقرة ١٠ من توافق آراء سان باولو. كما ينبغي أن يسعى الاستعراض إلى جعل الأونكتاد منظمة أكثر فعالية وكفاءة واختصاصاً.

٢٣- تكلمت ممثلة النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا فقالت إن عملية استعراض منتصف المدة فرصة سانحة لتقييم مدى إسهام الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية. وقالت إن من المهم قياس أعمال الأونكتاد على ضوء اتفاق آراء ساو باولو وأيضاً من منظور تقييم فعالية أنشطة الأونكتاد داخل الإطار الأوسع لنشاطات الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٢٤- ومن منظور الاتحاد الأوروبي، يُقِيم عمل الأونكتاد وتقدير تداعياته عبر مجالات الأولوية الرئيسية التالية: دمج التجارة والاستثمار في السياسات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛ والتكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان الجنوب؛ ومدى الاعتماد على السلع الأساسية والفقر. وينبغي قياس عمل الأونكتاد على ضوء النتائج والتداعيات ومدى الاتساق. وينبغي تقييم أدوات نظام الإدارة بالنتائج الجاري استخدامها لمعرفة مدى فعالية دورها في قياس الإنجازات المتوقعة بأنواعها.

٢٥- وقالت إن بلدان الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن أعمالها أمام دافعي الضرائب وإنها تنتبه كثيراً لآراء شركائها من البلدان النامية فيما يخص أعمال الأونكتاد ومدى تأثيرها على التنمية في تلك البلدان. وقالت إن أنشطة الأونكتاد، وبخاصة في مجال المساعدة التقنية، ينبغي أن ترتبط أساساً بالطلب حرصاً على تأكيد ملكية البلدان التابعة لها.

٢٦- وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً بدوره في تفعيل الأونكتاد ليكون منظمة كفوءة لتقديم خدمات مفيدة للبلدان النامية كافة. وأضافت قولها إن أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الفقيرة الضعيفة، وبخاصة في أفريقيا، يحدق بها خطر التهميش. وبالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه هذه البلدان في مجال النهوض بصدارتها واجتذاب استثمارات أجنبية أساسية وبناء المؤسسات العامة التي لا غنى عنها لأغراض التنافس والابتكار، يجب أن تظل هذه المجالات محل اهتمام كبير من جانب الأونكتاد. وينبغي ألا تؤدي عملية الإصلاح الحالية إلى التقليل من مكانة الأونكتاد وإنما ينبغي لها أن تحرص على استمرار الأونكتاد ومنظمة كفوءة فعالة ذات دور.

٢٧- وقالت إن الأونكتاد هو جهة التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة للتعامل المتكامل مع قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ويجب أن يظل في المقدمة للتعرف على التحديات الجديدة الناشئة في هذه المجالات والتعامل معها. وأضافت أن منشورات الأونكتاد الرئيسية تتميز بجودة عالية، إلا أن هناك مزيداً من الحاجة إلى المساعدة على تحسين استراتيجيتها التواصلية الإعلامية لتعزيز تأثيرها بالدول الأعضاء وتأثيرها عليها.

٢٨- ويقدر الاتحاد الأوروبي أهمية ما أنجز من عمل في مجالات الاستثمار، والمساعدة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وترويج التجارة بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي للأفضليات التجارية والسلع الأساسية وتيسير التجارة. وينبغي السعي لإيجاد طرق لتعزيز الاتساق في هذه المجالات، وفي مجال قواعد البيانات والأدوات التحليلية، ينبغي للأونكتاد أن يسعى لتعزيز التعاون القائم ويفتح فرصاً جديدة للتعاون مع المنظمات المعنية لإتاحة هذه الأدوات لتكون مصدر إلهام للبحث والتحليل وتوجيه مسارات المساعدة التقنية.

٢٩- وفيما يتعلق بالوثائق التي أعدت لاستعراض منتصف المدة، لم تشر التقارير إلى النتائج المتوقعة وإلى وجهات التأثير وتركز معظمها على كم المدخلات ولم يهتم بعنصر الجودة، الأمر الذي لم ييسر مسألة حصر المنجزات وعملية الرصد والتقييم. ولسوء الحظ، لم ينشر "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥" إلا مؤخراً. وأعربت المتكلمة عن أسفها لعدم تنفيذ ما ورد في توافق آراء ساو باولو من حيث طبع "تقرير أقل البلدان نمواً" سنوياً، وقالت إن هذا بحاجة إلى تفسير. وينبغي أيضاً إتاحة المزيد من المعلومات بشأن إسهام الأونكتاد في المؤتمر الاستعراضي القادم لأقل البلدان نمواً وبشأن دور الأونكتاد حالياً وفي المستقبل في الإسهام في الإطار المتكامل، كما يراه الأونكتاد نفسه.

٣٠- وقالت إن الاتحاد الأوروبي طلب معلومات إضافية عن الصلة بين العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد والمساعدة التقنية التي يقدمها، وإن هناك الكثير مما يمكن عمله لتحسين الصلة بين الأنشطة التحليلية والأنشطة التنفيذية. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن اشتراك الأونكتاد في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وعن مدى تقدم الأونكتاد في تنسيق أنشطة المساعدة التقنية مع سائر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، وعن قدرته على الإسهام في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية. وقالت في النهاية إن الاتحاد الأوروبي يشجع الأونكتاد على وضع استراتيجية متسقة لجمع الأموال ويدعم كل مبادرة لزيادة الاتساق والتناسق البرنامجيين.

٣١- وأشار ممثل سويسرا إلى البيان الذي قدمه وفد بلده في الدورة التنفيذية الثامنة والثلاثين التي عقدها المجلس في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأعاد التأكيد على أهمية الاستعراض النصفى في ضوء الإصلاحات التي تجري حالياً في الأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي إعادة تنشيط الأونكتاد على أساس ما لديه من "مراكز التفوق"، أي مراكز البحوث والمساعدة التقنية في مجالات التجارة والسلع الأساسية والاستثمار والمنافسة، من جهة، ومن وسائل تنظيمية، من جهة أخرى. وينبغي اتخاذ خطوات على ثلاث مستويات هي: زيادة إدماج أنشطة الأونكتاد التنفيذية في إطار عمل الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً؛ ضمان تقسيم العمل على نحو أفضل والتعاون مع منظمات دولية أخرى؛ وتعزيز كفاءة برامج المساعدة التقنية وأثرها وذلك بإنشاء وحدة مستقلة مسؤولة عن أعمال المتابعة والتقييم. وأخيراً، ينبغي تبسيط الآلية الحكومية الدولية وتوجيهها توجيهاً عملياً.

٣٢- وقال ممثل **تايلند** إن الاستعراض النصفى يجب أن يشمل علاوة على الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو قضايا مثل مساهمة الأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والولاية الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار عملية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية، ينبغي للأونكتاد أن يعكف الآن على زيادة تعزيز دوائمه الثلاث وأن يحقق المزيد من النتائج الملموسة. ولا بد من تحقيق قدر أكبر من التنسيق داخل الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الأونكتاد باعتباره جهازها الرئيسي للتصدي لقضايا التجارة والتنمية. كما ينبغي للأونكتاد وضع استراتيجية أفضل للاتصالات من أجل تحسين صورته. وأعرب عن الأمل في أن تكون عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام للأونكتاد لترشيد الإجراءات الإدارية عملية شاملة وشفافة، على أن تراعي آراء جميع الدول والأطراف صاحبة المصلحة.

٣٣- وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تشدد على ضرورة دعم عمليات الشراكة لتحقيق التنمية، وإنه يمكن للأونكتاد أن يسهم في جعل العولمة قوة إيجابية وذلك بتوفير محفل لتبادل الخبرات والاستراتيجيات في مجال التنمية. وقد أنشأت تايلند، بالعمل المشترك مع الأونكتاد، المعهد الدولي للتجارة والتنمية ليكون بمثابة مركز تنسيق إقليمي لنشر المعلومات وتوفير التدريب في مجالي التجارة والتنمية.

٣٤- وأبدى ممثل **الاتحاد الروسي** تأييده للجهود التي يبذلها الأونكتاد لتكييف عمله مع الحقائق القائمة والاحتياجات العملية لأعضائه. وقال إن حكومة بلده تنظر إلى أنشطة الأونكتاد من زاويتين رئيسيتين هما سلامة ولاياته وطابعه العالمي. ومن المعايير الرئيسية لتقييم كفاءة أي منظمة دولية هي قدرتها على تنفيذ جميع الأهداف الواردة في برامجها تنفيذاً فعالاً كما تحددها الدول الأعضاء، وهذه الأهداف هي بالنسبة للأونكتاد تلك التي تضمنتها الولايات الناشئة عن توافق آراء ساو باولو. وقد كان عمل الأونكتاد إيجابياً منذ انعقاد دورته الحادية عشرة، لا سيما في مجالات مثل البحث عن أفضل الممارسات والخبرات الدولية في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وبناء القدرات المؤسسية الوطنية، ودراسة نماذج إنمائية مختلفة على أساس أن النهج "الواحد الصالح للجميع" نهج غير مقبول. وينبغي توسيع نطاق هذه البحوث والدراسات لتغطية عدد أكبر من البلدان. وتتسم وثائق الأونكتاد المتعلقة بدراسة حالة واتجاهات الاقتصاد العالمي، والتدفقات التجارية والاستثمارية الدولية، والتي تتناول بانتظام التطورات والاتجاهات في روسيا، بنوعية كبيرة أيضاً. وفي هذا الصدد، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب لمنطقة دول الكومنولث المستقلة/الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تتسم بالدينامية. ومن القضايا الأخرى التي تهم حكومة بلده الكفاءة في التجارة وتيسير التجارة؛ التجارة في الطاقة وخدمات الطاقة؛ الترتيبات التجارية الإقليمية، بما في ذلك تلك المبرمة في منطقة دول الكومنولث المستقلة؛ سياسة المنافسة والممارسات التجارية التقييدية؛ والتفاعل بين التجارة والاستثمار. ويمكن لأمانة الأونكتاد زيادة الاستفادة من خبراء روسيا وباحثيها في إطار أعمال التحليل التي تقوم بها.

٣٥- ولقد كان دعم الأونكتاد لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية فعالاً جداً، وكان بالتالي هاماً لتأمين التنفيذ الكامل للفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو فيما يتعلق بتعزيز دعم الأونكتاد للبلدان قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها. ولقد شملت المساعدة المفيدة الأخيرة التي قدمها الأونكتاد، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، تعزيز القدرة التنافسية والاستثمارية لمؤسسات موسكو واعتماد معايير الإبلاغ الدولية ومبادئ مسؤولية الشركات في روسيا.

٣٦- وقال ممثل اليابان إن استعراض أنشطة الأونكتاد لمنتصف المدة يجب أن يتم في سياق إصلاحات الأمم المتحدة وجولة الدوحة الجارية، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تقرير الشخصيات البارزة الوشيك. وسيتوافق انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في عام ٢٠٠٨ مع انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا (تيكاد الرابع) ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية، وسيكون من الأهمية بمكان تأمين التآزر بين جميع هذه المحافل.

٣٧- وبذلك الخصوص يجدر إبراز خمس مسائل رئيسية هي: استعراض الولايات؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والملكية والشراكة؛ وحيز السياسات العامة؛ ومسائل ما بعد الدوحة. أما فيما يتعلق باستعراض الولايات فإن استعراض منتصف المدة يجب أن يحدد الولايات التي نُفذت، وأن يحدد المجالات التي للأونكتاد فيها ميزة مقارنة، فضلاً عن المجالات التي توجد فيها ازدواجية مع منظمات دولية أخرى. وللأونكتاد ميزة مقارنة تتمثل فيما تتمثل في بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، ونظام الأفضليات المعمم، ومفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية، والاستثمار، والمنافسة. وما انفك التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتزايد، ويجب استعراض تنفيذ ولاية الأونكتاد بذلك الخصوص. أما اليابان فقد التزمت من ناحيتها بتعجيل التعاون بين آسيا وأفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣٨- وملكية البلدان النامية وشراكتها مع المجتمع الدولي لازمان لنجاح استراتيجيات التنمية وتوحي نهج مكيف وفق الاحتياجات تجاه التنمية. غير أن حيز السياسات العامة لا يعني الإعفاء من الالتزامات الدولية التي تعهدت بها البلدان. وتظل مسائل ما بعد الدوحة هامة، ويجب أن يعكس الأونكتاد الكيفية التي يمكن بها له مساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف في فترة ما بعد الدوحة، والكيف التي يمكنه بها أن يلعب دوراً في مبادرة المعونة من أجل التنمية.

٣٩- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن استعراض منتصف المدة يجري في خضم عمليات إصلاح حاسمة أخرى مثل فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد واستعراض الولاية الذي دعا إليه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبالتالي فإن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة للتحديث بصوت واحد عن رؤية الأونكتاد وكيف يمكنه أن يفي بمهدفه الأساسي على أحسن وجه تشجيعاً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية من خلال التجارة.

٤٠- وقالت إن بلدها ينوي النظر في عمل الأونكتاد من حيث المنحى العملي والفائدة والأداء في تنفيذ توجيهات توافق آراء ساو باولو، والتفاوض في نتيجة تقوم على الفقرات ذات الوجهة العملية في توافق آراء ساو باولو. وسوف ينظر فقط في فقرات توافق آراء ساو باولو التي توّعت إلى الأونكتاد تحديداً بالقيام بعمل ما. ولو أن مناقشات مفيدة يمكن أن تُجرى بشأن مختلف الفقرات الواردة في مستهل توافق آراء ساو باولو (مثل الفقرة ٨)، فإن النتائج المتفق عليها يجب أن تعكس فقط العناصر العملية.

٤١- ولئن كان هدف رئيسي من أهداف استعراض منتصف المدة يتمثل في تقدير يقوم على توافق الآراء لعمل الأونكتاد قصد تحديد الأولويات، فإن التوصل إلى مثل هذه النتيجة المتفق عليها لن يكون هدف العملية الوحيد. ويمكن أن تكون نتيجة هامة أخرى المساهمة في فهم أفضل للمسائل التي تظل فيها آراء الأعضاء متباعدة، بما في ذلك حيز السياسات العامة.

٤٢- وشدد ممثل بيلاروس على الاحتياجات الخاصة والتحديات الهائلة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يظل منظمة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة وله الكفاءة اللازمة والميزة المقارنة المطلوبة للإسهام بشكل فعال في إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٤٣- وأثنى على العمل المنجز في تنفيذ الفقرات ٤٩-٥١ و ٩٨ من توافق آراء ساو باولو. وشجع الأمانة على تعزيز دعمها التقني لانضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إن قدرًا غير كافٍ من العناية يولى لتنفيذ ولايات توافق آراء ساو باولو ذات الصلة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عدد من الحالات، كالحالات المذكورة في الفقرتين ٢٦ و ٥٣ من توافق الآراء. ويجب تدارك ذلك الوضع في العامين المقبلين.

٤٤- وقال ممثل الصين إن نتائج استعراض منتصف المدة يجب أن يحدد مسار العمل المقبل، مع مراعاة ميزات الأونكتاد المقارنة وتعزيز عمل الأونكتاد على المستويات الدولي والإقليمي والوطني. وأضاف أن مساعدة الأونكتاد هامة في بناء القدرات فيما يتصل بوضع وتنفيذ سياسات التنمية في عدد من المجالات. وأضاف أن البلدان النامية تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعليها أن تجري تعديلات لأغراض التكيف، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات مكيفة وفقاً للاحتياجات. ولا بد للمجتمع الدولي من بذل جهود مشتركة لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل والوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية الرئيسية.

٤٥- ويتمثل مجال آخر من المجالات ذات الأولوية في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة. والبلدان النامية بحاجة إلى سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي، وإلى سياسات صناعية جيدة على المستوى الوطني، وكذلك إلى ما يقابل ذلك من إجراءات على الصعيد الدولي بشأن الاستثمار ونقل التكنولوجيا ومسؤولية الشركات. وعلى الأونكتاد أن يركز بحثه وتحليله على تيسير التنسيق وتماسك السياسات الدولية. وعليه أيضاً أن يجري بحثاً في حيز السياسات العامة قصد تشجيع تحسين فهم المسائل التي ينطوي عليها الأمر.

٤٦- ولقد ساعد الأونكتاد البلدان النامية على فهم أهداف مفاوضات الدوحة بشأن التجارة المتعددة الأطراف، مشجعاً على توافق الآراء وبناء القدرات التفاوضية. وظل يشكل تكملة أساسية لمنظمة التجارة العالمية ويجب مزيد تعزيز مساعدته التقنية وعمله في مجال بناء القدرات. وعلى الأونكتاد أن يعمل خبرته كلياً في الشراكات مع المنظمات الدولية الأخرى ومع المجتمع المدني بغية المساهمة في التماسك والمساعدة على تحقيق أقصى ما يمكن من المنافع من الجهود التعاونية.

٤٧- وقال ممثل غانا إنه من الحيوي أن يحدد الأونكتاد نفسه ويكرس نفسه من جديد للنهوض بجدول أعمال التنمية. ودور الأونكتاد الفريد من نوعه المتمثل في إرساء "أرضية مشتركة" لجميع الأطراف على الحلبة الدولية للتفاعل من أجل تحقيق نتائج إيجابية إنما هو دور حيوي. وجميع هذه الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد يمكن أن تكون فعالة إذا ما انخرطت في ذلك جميع البلدان انخراطاً كلياً ومتساوياً. أما غانا فهي تنوي من ناحيتها أن تظل ملتزمة وستساعد على الحفاظ على سلامة العملية.

٤٨- ويجب أن يفضي إصلاح الأمم المتحدة إلى دور للأونكتاد أكثر متانة وفعالية، بولايات وسبل دعم كاملة، وليس كمنظمة متفرعة عن أي منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة. واهتمام غانا الهائل بنمو الأونكتاد الإيجابي في المستقبل ينعكس في كونها ستستضيف الأونكتاد الثاني عشر. وتريد غانا للأونكتاد أن يصبح أداة فعالة من أجل تجارة منصفة وأفضل، وكذلك أداة أكثر موثوقية للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الدائم في العالم.

٤٩- وتحدث ممثل البرازيل، فقال إنه ينبغي أن يراعى في الاستعراض النصفى التقرير القادم عن الترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للأونكتاد. وينبغي في عملية الاستعراض النصفى التمييز بوضوح بين المهام المسندة ومسائل الإدارة والتنظيم؛ ومع أن تبسيط الإدارة والتنظيم هو مبادرة مستحسنة، فينبغي ألا يقلل من شأن وظائف الأونكتاد ومهامه الأساسية.

٥٠- وينبغي للأونكتاد، فيما يتعلق بأركان عمله الثلاثة، أن يواصل البحوث وتحليل السياسات بشأن العلاقة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية؛ والأبعاد الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية؛ واحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية. وينبغي نشر نتائج هذا العمل في تقارير رئيسية. وينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب وأن تفيد في تبادل أفضل الممارسات والخبرات، بما في ذلك في مجالات الصناعات الإبداعية والتجارة البيولوجية، والتكيف الهيكلي، والحكم السديد، وتيسير التجارة والاستثمار، والمفاوضات بشأن مدونات قواعد السلوك، والمفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والمباحثات بشأن برنامج المعونة مقابل التجارة (Aid-For-Trade). كما ينبغي لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية أن تساهم في بلوغ أهداف إنمائية متفق عليها دولياً. كما ينبغي التشجيع على زيادة التعاون مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية.

٥١- وفيما يتعلق بمفهوم حيز السياسات العامة، وهو من السمات المميزة لتوافق آراء ساو باولو، فإن للأونكتاد دوراً ينهض به في اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالتجارة والتنمية، يتسنى للبلدان من خلاله أن تسعى إلى إقامة توازن بين منافع القواعد الدولية والقيود الناجمة عن فقدان حيز السياسات العامة. ويبين أن دور الأونكتاد فريد من نوعه، حيث إنه يلقي نظرة انتقادية حيال التنمية بجميع أبعادها، وبإمكانه التشجيع على إجراء مناقشة منصفة ومفيدة وجوهرية بشأن حيز السياسات العامة.

٥٢- وأخذ الكلمة ممثل تونغغا، الذي تحدث أيضاً نيابة عن جزر سليمان، فشدّد على أهمية مواصلة السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتصلة بها المحددة في توافق آراء ساو باولو. وقال إن للأونكتاد دوراً هاماً ينهض به في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية دعماً للنمو المستدام والتقليل من الفقر في البلدان النامية. ويبين أن الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٨٤ و ٨٥ من توافق آراء ساو باولو تتصف بأهمية خاصة؛ فهي تدعو إلى زيادة الجهود في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، ودعا إلى ضرورة زيادة المساعدة في هذا المجال.

٥٣- ورحب بأنشطة الأونكتاد في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ودعا إلى وجوب القيام بأعمال تحليلية وبحوث إضافية بشأن المسائل التجارية التي تتعلق بوجه خاص بدول المحيط الهادئ الجزرية. فيمكن، على سبيل المثال، إشراك تلك الدول ومنطقة المحيط الهادئ ككل في مؤشر

التجارة والتنمية، وفي عمليات تقييم تنمية قطاع الخدمات، وفي استراتيجيات تحرير التجارة على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية التصديرية واجتذاب الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية.

٥٤- وأيد الأونكتاد فيما يبذله من جهود تعزيزاً للقدرة المؤسساتية ولقدرة الموارد البشرية والهياكل الأساسية في مجال التجارة. وبين أن تونغاً ومعظم الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ ترغب في أن يكون لديها نظام تجاري متعدد الأطراف يتصف بالانفتاح ويستند إلى قواعد معينة ويمكن التنبؤ به ولا يكون تمييزياً. ولا بد لهذا النظام أن يكون منصفاً، ومرناً في ضوء احتياجات البلدان الجزرية الصغيرة، وإجمالي التوجه ضمناً لتمكين البلدان الجزرية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥- وتحدث ممثل بنغلاديش، فقال إن الاستعراض النصفى حاسم الأهمية من أجل تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. كما أن الاستعراض النصفى هو الوقت الذي ينبغي فيه لأقل البلدان نمواً أن تشارك مشاركة نشطة وكبيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن توافق آراء ساو باولو قد طلب إلى الأونكتاد أن يحقق في الأسباب الجذرية لتهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية، وأن يضع حلولاً طويلة الأجل لتمكين أقل البلدان نمواً من الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري الدولي. ويستدعي ذلك، كأحد الخطوات العملية في هذا الاتجاه، تعزيز شعبة الأونكتاد المعنية بأقل البلدان نمواً لتمكينها من تنفيذ المهام التي حددها توافق آراء ساو باولو، كنشر تقرير أقل البلدان نمواً بانتظام.

٥٦- وأشاد بالأونكتاد على انخراطه النشط في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. ودعا الأونكتاد إلى أن يكون حتى أنشط من ذلك في الإطار المتكامل المعزز الذي يجري العمل على وضعه حالياً. كما أعرب عن تقديره للأونكتاد على ما يقدمه لأقل البلدان نمواً من مساعدة تقنية على بناء قدرات إنتاجية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لاحظ أن الأنشطة ينبغي ألا تركز على أي إقليم تحديداً على حساب بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً في أقاليم أخرى. وطلب إلى الأونكتاد توفير المزيد من برامج المساعدة المخصصة الغرض إلى أقل البلدان نمواً وفقاً لاحتياجاتها الإنمائية.

٥٧- وتحدث ممثل فانواتو، فأعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل تونغاً. وأكد كذلك ضرورة مراعاة الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها الدول الإنمائية الجزرية الصغيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ، في تقييم عملية تنفيذ أحكام الفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو التي تنص على وجوب تقديم الأونكتاد دعماً تقنياً معززاً إلى جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، "قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءه وفي أعقابه".

٥٨- وتحدثت ممثلة موزامبيق، فقالت إن لبلدها، شأنه في ذلك شأن أقل البلدان نمواً، مصلحة حاسمة الأهمية في الأونكتاد، حيث إن أقل البلدان نمواً ما زالت أكثر البلدان تهميشاً في التجارة العالمية وفي استخدام التجارة كمحرك للتنمية. وبينت أن تقديم أفضليات تجارية إلى أقل البلدان نمواً وانتفاع هذه البلدان بها هما بمثابة أداتين هامتين من أجل إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي، وما برح عمل الأونكتاد عنصراً حاسماً الأهمية في قيام المجتمع الدولي بإطلاع أقل البلدان نمواً على الفرص المتاحة إليها لدخول الأسواق بشروط تفضيلية. وينبغي الآن للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نمواً على صياغة قواعد منشأ مناسبة، كيما يتسنى لتلك البلدان أن تبدأ في

استغلال الأفضليات التجارية. وأكدت التزام موزامبيق بضمان الوصول بجولة الدوحة إلى خاتمة ناجحة تحقق التوقعات الإنمائية لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وبيّنت أن بوسع الأونكتاد المساعدة في هذا الصدد.

٥٩ - وقالت إنه نتيجة لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، تمكنت أقل البلدان نمواً، فرادى ومجموعة، من معالجة قضايا أساسية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ودعت الأونكتاد إلى مواصلة تقديمه الدعم في المفاوضات اللاحقة لهونغ كونغ، وشددت على قيمة ما يقدمه الأونكتاد من دعم إلى أقل البلدان نمواً في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وقالت إن بلدها يحتاج إلى مساعدة الأونكتاد، ليس فقط من أجل إدراج هواجس أقل البلدان نمواً في صلب الحوار الدولي بشأن التنمية، بل أيضاً من أجل بناء القدرات على الصعيد الوطني بغية اغتنام الفرص التجارية الناشئة. ودعت الجهات المانحة إلى زيادة ما تقدمه من دعم لبرامج الأونكتاد بشأن التجارة والسلع الأساسية، كيما يتسنى للأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً على بناء قدراتها التوريدية وزيادة قدرتها التنافسية واستيفاء معايير الجودة والصحة والسلامة في الأسواق التصديرية، وتحمّل تكاليف التكيف الناجمة عن الإصلاحات التجارية. وأكدت أن استئناف الأونكتاد أعماله بشأن التعريفات غير الجمركية سيكون عاملاً هاماً في هذا الشأن. وبيّنت أن ما يقوم به الأونكتاد من عمل في تقييم الخدمات التجارية ما برح عاملاً مفيداً للغاية في تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في تجارة الخدمات العالمية والمفاوضات بشأن هذه الخدمات.

٦٠ - واحتتمت بيانها بالتنويه بالأهمية البالغة لما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجال السلع الأساسية. ودعت الأونكتاد إلى مواصلة اتباع نهج إبداعية جديدة في معالجة إشكالية السلع الأساسية.

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

١- افتتاح الدورة

٦١- افتتح الدورة الاستثنائية رئيس المجلس السيد رانسفورد أ. سميث (جامايكا).

٢- إقرار جدول الأعمال

٦٢- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/(S-XXIII)/1.

٣- المكتب

٦٣- مكتب المجلس هو المكتب الذي انتخب في الدورة الثانية والخمسين. ولذلك يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد رانسفورد أ. سميث	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد خوان انطونيو مارش	(إسبانيا)
	السيد فِغَرُ كريستيان شترومن	(النرويج)
	السيد خوان انطونيو فيرنانديس بلاسيوس	(كوبا)
	السيدة بريجيتا ماريا زيفكر - أبرله	(ألمانيا)
	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيدة مليسا كيهو	(الولايات المتحدة)
	السيد سامح شكري	(مصر)
	السيد كوامي باووا أدوسي	(غانا)
	السيد غيان تشاندرا أتشاريا	(نيبال)
	السيد موسى بريزات	(الأردن)
المقرر:	السيد ليفان لومدزه	(جورجيا)
